

العراق استمرار تركيز الاستجابة على العودة رغم تزايد مطالب النازحين بالاندماج المحلي

مع تراجع أعمال العنف إلى مستويات لم يشهدها العراق قط منذ التدخل العسكري الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003، ها هو ينأى بنفسه اليوم عن حالة الطوارئ ويتجه إلى مرحلة التنمية. بيد أنه ما زال يشهد حالات نزوح جديدة وأعداد كبيرة من النازحين لم تلبي احتياجاتهم الإنسانية بعد. وفي هذا الصدد، قامت الحكومة العراقية الجديدة، التي تشكلت مطلع العام 2011، بسرعة بإطلاق خطة لمعالجة مسألة النزوح فيما وضع المجتمع الدولي من جهته، بقيادة الفريق القطري للأمم المتحدة، إطار عمل للمساعدة الإنمائية بهدف تنسيق عملية تقديم مساعدة الأمم المتحدة بين العامين 2011 و2014.

بيد أن هذه المرحلة تحمل في طياتها العديد من التحديات. ففي الوقت الذي يتم فيه تطوير خطط التنمية، ما زالت الحكومة العراقية تواجه صعوبات جمة بسبب النظام السياسي غير الشامل وغير الشفاف من جهة، والقطاع العام متمركز وغير الفعال. وما زال حكم القانون ضعيفاً والفساد مستشرياً وانتهاكات حقوق الإنسان مستمرة. فضلاً عن ذلك، لا تتمتع المنظمات الإنسانية بنظرة شاملة عن الوضع ولا بإطلاع كامل عن احتياجات غالبية العراقيين. كما أنها لا تحظى بالعديد من الفرص لضمان إشراك المستفيدين منها بعملية صنع القرار نظراً إلى التدابير الأمنية التي قلّصت حضوره بشكل كبير خارج مناطق محدودة.

تمخض النزوح في العراق عن العديد من الأسباب المختلفة وظهر في مناطق وأوقات مختلفة. فالذين تسبب بنزوحهم حزب البعث السابق كانوا يشكلون أساساً من الأرياف الشمالية الكردية والجنوبية الشيعية، في حين أن أعمال العنف الطائفية التي انطلقت إبان تفجير مسجد الإمام العسكري في شهر فبراير/شباط 2006 أدى إلى نزوح سكان من أبرز المراكز الحضرية في بغداد، نينوى وديالى. غالباً ما يتم اعتبار الذين تعرضوا إلى نزوح داخلي مطوّلاً ضحايا يجب تعويضهم عن المظالم السابقة، والنازحين حديثاً فئات ضعيفة بحاجة إلى المساعدة.

وفي الوقت التي اهتزت فيه العديد من الدول في الشرق الأوسط بالاضطرابات الاجتماعية السياسية، تزايدت المخاوف من حؤول نقص التمويل دون تأمين المساعدة الفعالة في العراق. بيد أن نسبة أعمال العنف فيه ما زالت أعلى من غيرها وتجبر السكان على ترك منازلهم. وبالإجمال، نجحت نسبة ضئيلة فقط من إجمالي النازحين بالعودة إلى منازلها أو توصلت إلى حلول مستدامة في مكان آخر.

توصيات السياسة:

يتعيّن على وزارة النزوح والهجرة أن تضمن ملائمة تعزيز العودة بدعم للاندماج المحلي في خطتها الشاملة لمعالجة مسألة النزوح في العراق.

يتعين على الأطراف المعنية بالنزوح اغتنام الفرصة المتاحة أمامهم عبر تحسين الأمن بهدف التفاعل بصورة مباشرة أكثر مع النازحين من جهة، وضمان محور النشاطات حول مخاوفهم من جهة أخرى.

يتعين على المنظمات الدولية تنمية علاقات العمل مع السلطات المحلية التي تتمتع بنفاذ أفضل إلى النازحين وبنفوذ محلي أكبر من السلطات المركزية.

يجب أن تكون مقارنة المنظمات الإنسانية الخاصة بالنزوح أكثر شمولية بحيث تضم جميع فئات النازحين داخلياً وفقاً لاحتياجاتهم عوضاً عن توقيت النزوح وسببه.

خريطة العراق



Map No. 3835 Rev. 5 UNITED NATIONS
March 2011

Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section

UN Cartographic Section: المصدر

و هناك المزيد من الخرائط المتوفرة على موقع الإنترنت: <http://www.internal-displacement.org>

خلفية النزوح وأنماطه

من الأقليات، بخاصة الشبك، الأشوريين، الكلدان، الأرمن، الأكراد الفيليين، اليزيديين والصائبين المندانيين.

فرّ النازحون بشكل كبير إلى المناطق التي تشكل فيها مجموعتهم الطائفية أو الإثنية الأغلبية الساحقة. الأمر الذي أدى إلى ظهور جُانس ديموغرافي في المحافظات العراقية وزيادة الهوة بين المجتمعات المحلية. فأكثر من 95 في المئة من فروا إلى المحافظات التسع ذات الغالبية الشيعية في الجنوب هم من الشيعة. في حين أن من فروا من تلك الأخيرة هم بأغلبهم من السنة. أما في محافظتي الأنبار وصلاح الدين السنتيين فأكثر من 95 في المئة من النازحين إليهما هم من السنة.

أعمال العنف والنزوح منذ العام 2007

عام 2007، بدأت نسبة النزوح في العراق بالتراجع بسبب ما شهدته هذا العام من «زيادة» في عدد القوات الأمريكية المنتشرة هناك. إعلان ميليشيا الصدر الشيعية وقف إطلاق النار في مارس/آذار 2007 وانضمام بعض مجموعات المتمردين السنة إلى العملية الديمقراطية الناشئة. هذا وتم القيام بمبادرات آيلة إلى التخفيف من صرامة القوانين المطبقة منذ العام 2003. كعملية اجتثاث حزب البعث، لتلائم الأحزاب الشيعية. السنة والكردية (مجلس الأمن. مارس/آذار 2007؛ فريق التنسيق الدولي، أبريل/نيسان 2008).

غير أن التوتر الإثني والطائفي في المناطق الشمالية المتنازع عليها، أضف إليه الخلافات حول حدود المحافظات، ما زال يتسبب بحركة نزوح. هذا وقد تسبب القصف التركي المتكرر للحدود العراقية الشمالية الشرقية المشتركة مع إيران وتركيا بظهور حركة نزوح في المحافظات الكردية. فقد أدى القصف في شهر يونيو/حزيران 2010 مثلاً إلى نزوح 945 أسرة في إربيل والسليمانية (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يونيو/حزيران 2010).

وفي شهر أكتوبر/تشرين الأول 2010، خلف اعتداء على كنيسة كاثوليكية في بغداد أكثر من 50 قتيلاً و60 جريحاً، وشهد الشهر التالي سلسلة من التفجيرات والاعتداءات بقذائف الهاون استهدفت منازل مسيحيين في أنحاء بغداد أسفرت عما لا يقل عن خمسة قتلى وثلاثين جريحاً، وفي الإطار عينه، تعرض العديد من المسيحيين لإطلاق النار عليهم والقتل في بغداد والموصل في شهري نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول. فيما خلفت عشرة تفجيرات استهدفت منازل مسيحيين في بغداد خلال شهر ديسمبر/كانون الأول قتلين و20 جريحاً (منظمة الهجرة الدولية، مايو/أيار 2009؛ منظمة الهجرة الدولية، فبراير/شباط 2010؛ فريق حقوق الأقليات، سبتمبر/أيلول 2009؛ الشبكة الإقليمية المتكاملة للمعلومات، يوليو/تموز 2008).

وبحسب منظمة الهجرة الدولية، انتقلت حوالي 1.100 أسرة مسيحية إلى المنطقة الواقعة تحت سيطرة حكومة كردستان

تنتمي غالبية النازحين حديثاً خلال عام 2011 إلى الأقليات. فقد شهد العامان 2010 و2011 استمراراً للاعتداءات على الأقليات الدينية (بخاصة المسيحية منها) وأماكنها المقدسة وما ترتب عنها من نزوح ضحاياها إلى المحافظات الشمالية ذات الغالبية الكردية أو حتى إلى الخارج.

أفادت منظمة الهجرة الدولية أنه، حتى شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2011، نزح حوالي 1.660.000 عراقي داخل الحدود العراقية منذ العام 2006 وأكثر من 1.090.000 عراقي قبل ذلك. ووصل إجمالي النازحين إلى 2.750.000 نازح، مسجلاً تراجعاً بنسبة 20.000 نازح عن شهر نوفمبر/تشرين الثاني عام 2009. (منظمة الهجرة الدولية، بيانات المحافظة، نوفمبر/تشرين الثاني 2010). ومع ذلك، يجب التعامل مع هذه الأرقام بحذر ذلك أنها تتعارض والأرقام التي قدمتها وزارة النزوح والهجرة العراقية. حكومة كردستان الإقليمية التي تسيطر على ثلاث محافظات شمالية أو حتى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي أفادت بأن حوالي 1.340.000 شخص نزحوا بين عام 2006 وشهر يناير/كانون الثاني 2011 أي بنسبة 300.000 نازح أقل من الرقم الذي قدمته منظمة الهجرة الدولية. فأرقام المنظمة الدولية تقوم على عدد تقريبي للذين ما زالوا نازحين منذ قبل العام 2006 وأولئك المسجلين كنازحين منذ العام 2006 حتى اليوم.

قامت وزارة النزوح والهجرة بتسجيل النازحين في 15 محافظة في الوسط والشمال فيما قامت حكومة كردستان الإقليمية من جهتها بتسجيلهم في المحافظات الشمالية الثلاث دهوك، إربيل والسليمانية، مع العلم بأن التسجيل ما زال طوعياً ومرتبباً بمستندات لا يملكها النازحون. هذا وابتات الأرقام التقديرية لمن تعرضوا للنزوح قبل العام 2003 قديمة وموضوع نقاش؛ ففي شمالي العراق بشكل خاص، تم التلاعب بها وفقاً لمصالح الأطراف التي تتنازع على ملكية الأراضي. فضلاً عن ذلك، تأثرت دقة عدد النازحين المقيمين في جماعات غير رسمية بسوء المتابعة والتنسيق بين المنظمات الإنسانية التي تتعاون مع الحكومة العراقية والسلطات المحلية التي تواجه صعوبات بالعمل في ظل إطار عمل غير مركزي (مجموعة العمل المعنية بالنازحين، نوفمبر/تشرين الثاني 2008؛ بروكنغز، أكتوبر/تشرين الأول 2006؛ مجموعة العمل المعنية بالنازحين، مارس/آذار 2008؛ مقابلات مركز رصد النزوح الداخلي، نوفمبر/تشرين الثاني 2008؛ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يناير/كانون الثاني 2011).

من المتوقع أن تستقبل العاصمة بغداد حوالي 40 في المئة من النازحين العراقيين. فقد استقر ما يناهز نصف النازحين بعد العام 2006 في بغداد أو ديالى. ثاني أكبر محافظة تأثراً بمشكلة النزوح (منظمة الهجرة الدولية، فبراير/شباط 2010). 60 في المئة منهم من الشيعة وحوالي 30 في المئة منهم من السنة. وما تبقى منهم

النزاع والنزوح بين عامي 2003 و2006

نرح ما يناهز 190.000 شخص خلال الفترة الممتدة بين غزو العراق في شهر مارس/آذار 2003 ونهاية عام 2005، بخاصة من محافظات الأنبار، ذي قار، البصرة وبغداد (منظمة الهجرة الدولية، يناير/كانون الثاني 2008: المجموعة F، 2007: فريق الأمم المتحدة القطري، أغسطس/آب 2004). فضلاً عن ذلك، شكلت العمليات التي قامت بها القوة المتعددة الجنسيات - العراق وقوات حفظ الأمن العراقية ضد المتمردین المسلحين السبب الرئيسي وراء حركة النزوح التي ظهرت بخاصة في المناطق الغربية ذات الغالبية السنية، بيد أن معظم حركات النزوح كانت قصيرة الأمد نسبياً. ففي شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2004، نرح كل سكان الفلوجة تقريباً في محافظة الأنبار مؤقتاً (بروكنغز، أكتوبر/تشرين الأول 2006). في حين أنه، بعد سقوط حكومة البعث، بدأ الآلاف من النازحين الأكراد، التركمان وغيرهم بالعودة إلى كركوك والموصل، بينما أجبر العرب على النزوح من تلك المناطق (الرابطة الدولية للاجئين، نوفمبر/تشرين الثاني 2003).

النزوح قبل عام 2003

قبل العام 2003، أجبرت حكومة البعث سكان مناطق بكاملها وصفتهم بالخصوم على النزوح، فقد قامت بحملات «تعريب» في الشمال لوضع حد لطموح الأكراد بالاستقلال وتعزيز سيطرتها على احتياطات النفط المجاورة لمدينة كركوك المختلطة إثنياً، كما طردت الأكراد وقدمت منازلهم وأراضيهم إلى العرب لتحفيزهم على الانتقال للعيش في تلك المنطقة (الرابطة الدولية للاجئين، نوفمبر/تشرين الثاني 2003: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فبراير/شباط 1999). وفي الإطار عينه، زادت الحرب الإيرانية-العراقية عام 1988 من حدة الفظائع التي تم ارتكابها بحق الأكراد مخلّفة أكثر من مئة ألف قتيل و4000 قرية مدمّرة (اللجنة الأمريكية للاجئين، 2000: دامر، 1998: هيومن رايتس واتش، أغسطس/آب 2004). وغداة حرب الخليج عام 1991، انتقلت السيطرة على محافظات دهوك، إربيل والسليمانية إلى الأكراد، فُرض حظر جوي عليها وفُصلت عن باقي المحافظات. كما استمرت الخلافات الإثنية والطائفية في المناطق الشمالية المتنازع عليها، بالإضافة إلى الخلافات حول حدود المحافظات بالتسبب بحركة نزوح.

من جهة أخرى، نرح داخلياً أكثر من 340.000 شخص في المحافظات ذات الغالبية الشيعية، فقد تعمّدت الحكومة تجفيف الأهوار تدريجياً في منطقة مستجمعات مياه نهر الفرات ودجلة عبر تنفيذ مشاريع تنموية زراعية فاشلة، هذا وسرّعت الحكومة أيضاً عملية التجفيف في الثمانينيات لتسهيل حركة القوات العسكرية خلال الحرب الإيرانية العراقية، كما استخدمت الأسلحة الكيميائية وأحرقت القرى التي اتهمتها بالتعاطف مع أعدائها. نتيجة لذلك، نرح بين 100.000 و200.000 شخص من سكان منطقة الأهوار الذين يشكلون 250.000 نسمة، فضلاً عن نزوح آلاف آخرين من المناطق الحدودية مع إيران بسبب الحرب مع تلك

الإقليمية بين شهري نوفمبر/تشرين الثاني 2010 ويناير/كانون الثاني 2011، وبحلول نهاية شهر فبراير/شباط 2010، نزحت 720 أسرة مسيحية (أي حوالي 4.300 شخص) من مدينة الموصل إلى قضائي الحمدانية وتلكيف المجاورين في محافظة نينوى. هذا وأشارت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى ارتفاع بنسبة تسجيل المسيحيين العراقيين في سوريا والأردن في الشهرين الأخيرين من العام 2010 (التقرير السنوي للجنة المعنية بالحرية الدينية الدولية عن العام 2011 - البلدان المثيرة للقلق: العراق: 28 أبريل/نيسان 2011، العراق- التقرير الثاني حول وضع النزوح في الموصل : 2 مارس/آذار 2011).

أعمال العنف والنزوح خلال عامي 2006 و2007

أدى غزو العراق عام 2003 والسياسات التي اعتمدها سلطة التحالف المؤقتة والحكومات العراقية المتتالية إلى زيادة الشرخ الطائفي وتعرض السنة للتهميش بفعل فوز الشيعة والأكراد في الانتخابات والدستور الذي تم اعتماده بعد استفتاء عام 2005، بالإضافة إلى ذلك، تسبب تفجير مسجد الإمام العسكري الشيعي في شهر فبراير/شباط 2006 في سامراء بإطلاق موجة من أعمال العنف الطائفي بين الميليشيات السنية والشيعة التي خلّفت كماً هائلاً من الخسائر البشرية (فريق التنسيق الدولي، فبراير/شباط 2008). نتيجة لذلك، وبحلول شهر ديسمبر/كانون الأول 2007، ناهز عدد الذين أُجبروا على النزوح حديثاً 1.6 مليون نازح.

وفي بغداد، سعت المجموعات المسلحة، ومنها العديد التابع لفاعلين سياسيين ومؤسسات حكومية، إلى إنشاء حدود طائفية داخل ما كان يعرف بالأحياء المختلطة، مما أدى تلقائياً إلى نزوح أفراد من الطائفة الأخرى لتعزيز سيطرة تلك المهيمنة (بروكنغز، أغسطس/آب 2008). ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل كان له تأثير في تعزيز حالة انعدام الأمن لقاطني تلك الأحياء، وقد كان الأكثر تأثراً بتلك الظاهرة السنة والشيعة في المناطق التي شكلوا فيها أقلية والأسر المختلطة السنية/الشيعة (هيومن رايتس واتش، نوفمبر/تشرين الثاني 2006). بالإضافة، كان لبغداد الحصّة الأكبر من أعمال العنف والنزوح، لكن حصّة بعقوبة، سامراء، الموصل والبصرة لا يستهان بها أيضاً (مجلس الأمن، ديسمبر/كانون الأول 2006).

وفي السياق عينه، أجبر الاختصاصيون، المفكرون والمرتبطنون بقوات التحالف على الفرار أيضاً (بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، يناير/كانون الثاني 2007). وتعرض للاجئين، بخاصة الفلسطينيين منهم، وأفراد الأقليات كالكلدان، الأشوريين، اليزيديين، الشبك، التركمان، الصابئين المانديين وشعب الروما للاضطهاد ولجاء العديد منهم إلى المناطق الكردية. أما العراقيون العرب فاستمر نزوحهم القسري من الشمال: ففي النصف الثاني من عام 2007، هرب ما لا يقل عن ألفي أسرة من كركوك (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يناير/كانون الثاني 2007: الشبكة الإقليمية المتكاملة للمعلومات، سبتمبر/أيلول 2007).

خاضعة للسيطرة الطائفية في الوقت الذي تستمر فيه أعمال العنف الطائفية بدون محاسبة الفاعلين (مجلة كريستيان ساينس مونيتور، 8 فبراير/شباط 2011، «الولايات المتحدة الأمريكية تشير إلى تراجع العنف في العراق بنسبة 20 في المئة»: التقرير السنوي حول الحرية الدينية الدولية عن العام 2010، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2010).

الملجأ والنفاذ إلى الخدمات الأساسية

تشكل مسألة الملجأ أولوية ملحة بالنسبة إلى العديد من العراقيين. فيحسب الحكومة، ثمة نقص بما يقارب مليوني وحدة سكنية والعديد من المساكن مدمرة، غير آمنة ومكتظة. خلال عام 2009، عجز 57 في المئة من سكان المدن عن النفاذ إلى المياه النظيفة، المرافق الصحية أو حيازة المسكن الآمنة. وفي الإطار عينه، أشار المكتب الأمريكي الذي يشرف على استخدام صناديق إعادة البناء والتأهيل إلى أن غياب الخدمات الأساسية كالمياه، الصرف الصحي والكهرباء في جميع المحافظات هو أكبر مصدر لانعدام الاستقرار المحتمل في العراق (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ديسمبر/كانون الأول 2009: التقرير الفصلي والنصفي للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق المقدم إلى الكونغرس الأمريكي، 30 يناير/كانون الثاني 2011).

على صعيد آخر، أفادت التقارير بأن أكثر من 60 في المئة من النازحين داخلياً منذ العام 2006 كانوا يعيشون حتى عام 2009 في مساكن مستأجرة، 15 في المئة منهم مع الأسر المضيفة وأكثر من 20 في المئة منهم في مستوطنات جماعية في خيم، مخيمات عسكرية سابقة ومبانٍ حكومية، وغالباً ما يعاني النازحون المستأجرون من الاكتظاظ في مساكن غير مؤهلة وهم معرضين فيها للطرد في أي وقت. وفي هذا الإطار، من المتوقع ارتفاع معدل حالات الإخلاء مع استعادة الأراضي التي يشغلها النازحون. ففي شهر يونيو/حزيران 2011، أعطي النازحون في مخيم المقومات 72 ساعة لإخلاء الخيم جراء منح السلطة البلدية في بغداد الأرض لموظفيها (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، سبتمبر/أيلول 2008 وديسمبر/كانون الأول 2009: منظمة الهجرة الدولية، فبراير/شباط 2010: مجموعة العمل المعنية بالنازحين داخلياً، نوفمبر/تشرين الثاني 2008: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ديسمبر/كانون الأول 2009).

شجع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة الحكومة العراقية على تحسين ضمان حيازة المسكن والنفاذ إلى المساكن الملائمة لجميع العراقيين عبر تشريعاتها. هذا وقد ركز الفريق على سكان المناطق الريفية الفقيرة والأحياء الحضرية الفقيرة، فهو ينوي مساعدة الحكومة على ضمان إعادة الاندماج الفعالة للنازحين العائدين إلى مناطقهم وغيرهم الذين يمنحون أراضي في أماكن غير مناطقهم مع المجتمعات المحلية. وقد جاء في استراتيجية الأمم المتحدة الإنمائية الحديثة في العراق أنه «سيتم تسهيل الشراكات بين القطاعين

الأخيرة، 80.000 منهم كانوا حتى عام 2004 لا يزالون نازحين في منطقة البصرة. وجاء الاضطهاد السياسي والديني ليزيد حركة النزوح اضطراراً في الجنوب وبغداد، حيث نزح ما لا يقل عن 25.000 شخص (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أغسطس/آب 2004: فاوست وتائر، أكتوبر/تشرين الأول 2002: مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق، يناير/حزيران 2003: فريق الأمم المتحدة القطري، أغسطس/آب 2004).

فرّ 86 في المئة من نزوحوا داخلياً قبل العام 2003 من قوات حكومة حزب البعث إلى مناطق حولت إلى مناطق حظر جوي: لجأ 60 في المئة منهم تقريباً إلى المحافظات الشمالية الكردية وحوالي 30 في المئة منهم إلى المحافظات الجنوبية ذات الغالبية الشيعية.

حاجة النازحين داخلياً إلى الحماية والمساعدة

تحسنت الأوضاع الأمنية في العراق منذ العام 2007 بعد اضطلاع الحكومة العراقية بمهمة حماية السكان من جهة، ونبذ المجموعات الطائفية الصراع المسلح والعنيف تدريجياً وانضمامها إلى الحياة السياسية من جهة أخرى. غير أن شبح أعمال العنف المستمرة التي قد تظال النازحين إن عادوا إلى مناطقهم يشكل حتى اليوم هاجسهم الأكبر. فقد خلف النزوح الداخلي جرماً عميقاً في الدولة والأحياء التي كانت مختلطة في وقت سابق باتت تحت سيطرة مجموعة ذات صبغة طائفية واحدة، تظهر سيطرتها على الأراضي بربائتها. الصور الطائفية والرسوم على الجدران: ولجميع هذه المجموعات علاقة بعمليات الاختطاف والاعتقالات التي أطلقت موجة النزوح (منظمة الهجرة الدولية، فبراير/شباط 2007: بروكنغز، أكتوبر/تشرين الأول 2006).

تهديد الحياة، السلامة والأمن

يمكن وصف غالبية المحافظات الجنوبية ذات الغالبية الشيعية والمحافظات الثلاث الخاضعة لسيطرة حكومة كردستان الإقليمية بالأمن نسبيّاً عام 2011، بيد أن المناطق الشمالية المختلطة إثنياً ودينياً كنينوى، كركوك، صلاح الدين، ديالى وواسط متنازع عليها اليوم إذ تطالب حكومة كردستان الإقليمية بضم أجزاء منها (التقرير السنوي عن العام 2011 الخاص باللجنة المعنية بالحرية الدينية الدولية - الدول المثيرة للقلق: العراق، 28 أبريل/نيسان 2011).

وفي شهر فبراير/شباط 2011، أفادت القوات الأمريكية في العراق أن معدل أعمال العنف سجّل أدنى مستوياته منذ 2003، إذ شهد سقوط حوالي 10 في المئة فقط من الـ3.000 قتيل شهرياً الذي شهده عامي 2006 و2007. بالرغم من ذلك، تساوي هذه النسبة 300 قتيل شهرياً، وما زالت أغلبية العراقيين مقتنعة بأن الأوضاع الأمنية لم تتحسن، فحياتهم اليومية ما زالت معطلة ولا مجال أمامهم لمحاسبة المسؤولين في الحكومة على أعمال هي حاصلة الوساطة والمصالحة الطائفية. حتى أن مؤسسات الأمن الحكومية

2010: فالاعتقالات بعد وقوع أي جريمة أو غيرها من الجرائم بشكل عام نادرة جداً. وقد صعب انعدام الأمن والنظام القضائي غير الفعال حصول الفئات الأكثر ضعفاً على الحماية ومعاينة الفاعلين (التقرير الدولي حول الحرية الدينية الدولية عن العام 2010، وزارة الخارجية الأمريكية، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2010).

وأظهر استطلاع أجري في النصف الثاني من العام 2009 أن 28 في المئة من النازحين الداخليين العائدين وقعوا ضحية تفجيرات، خرش، خطف وعمليات عسكرية بسبب انتماءاتهم الدينية والسياسية. كما أظهر استطلاع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين شمل حوالي 2.400 عائد إلى بغداد (حوالي 72 في المئة من الذين نزحوا داخلياً) أن 61 في المئة منهم ندموا على العودة إلى ديارهم وعزا 60 في المئة منهم السبب الرئيسي إلى المخاوف الأمنية (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 11 أكتوبر/تشرين الأول 2010).

وفقاً لتقرير صادر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام 2009، تراوح عدد الأسر المعيشية التي تعيلها المرأة بين مليون وثلاثة ملايين أسرة نتيجة لعقود من الحرب والعنف في العراق. وقد أفادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأن السلطات العراقية كانت قد وضعت برنامجاً للرعاية الاجتماعية للأرامل بيد أن العديد منهن لم يتلقَ إعالتته بسبب الفساد، عدم اطلاع الجهات المستفيدة على البرنامج وعجز الحكومة عن الوصول إليهن. أما استطلاع منظمة الهجرة الدولية عن العام 2010 الذي شمل 1.400 أسرة نازحة تعيلها امرأة، فخلص إلى أن 74 في المئة من عددن إلى ديارهن يعانين مشاكل عديدة لتأمين التغذية للملائمة لأسرهن. فغالباً ما اضطرت النساء اللواتي يعلن أسرهم إلى شغل وظائف مهينة واضطر أولادهن إلى ترك المدرسة للمساعدة على إعالة الأسرة. الأمر الذي جعلهم عرضة للاستغلال الجنسي والعمل القسري. وعلى غرار الفئات الأخرى من السكان، لا تتمتع الفئات الأكثر ضعفاً سوى بنفاذ محدود إلى النظام القضائي الرسمي ولا بالثقة بأعماله؛ أضف إلى أن فرصهم بالحصول على المستندات الضرورية أو الدخل الذي يسمح لهم بالجوء إلى النظام القضائي ضئيلة جداً وغالباً ما ينتهي بهم الأمر بالاعتماد على آليات تحقيق العدالة التقليدية التي لا تتلاءم ومعايير حقوق الإنسان المحلية والدولية (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للعراق 2011-2014: 11 مايو/أيار 2010؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة الهجرة الدولية، منظمة الهجرة الدولية، مايو/أيار 2009: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ديسمبر/كانون الأول 2009).

مستقبل الحلول المستدامة

تم وضع العديد من الآليات المختلفة للاستجابة إلى حالات النزوح في مختلف الأوقات، بيد أن التدابير التي وضعت لمعالجة حركة النزوح التي حصلت قبل العام 2003 قد اصطدمت بجدار من الصعوبات منذ وضعها عام 2006: على سبيل المثال، ما من تقييم واضح

العام والخاص لتنفيذ مشاريع نموذجية لبناء مساكن متدنية الكلفة وصديقة للبيئة بخاصة في المناطق المحرومة» (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في العراق 2011-2014: 11 مايو/أيار 2010).

يعتمد معظم النازحين داخلياً، شأنهم شأن العديد من العراقيين، على نظام التوزيع العام (البطاقة التموينية) للحصول على احتياجاتهم الأساسية من الطعام، لكن الكثير من التحديات تعترض سبيلهم إليه. فقد صرح ثلث النازحين الذين شملهم استطلاع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في نهاية عام 2009 بأن بطاقتهم التموينية غير صالحة في المحافظة التي يسكنون فيها. في حين أشار 15 في المئة فقط من يحملون بطاقات صالحة إلى أنهم يتلقون حصتهم الشهرية كاملة.

عام 2009، أفادت أغلبية النازحين داخلياً الذين شملهم استطلاع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بقدرتها على الاستفادة من الرعاية الصحية. في حين أشار ربعهم إلى عدم قدرته على تحمل نفقات الرعاية الصحية. وبحسب المجلس النرويجي للاجئين، ثمة نقص كبير بالرقابة الطبية في مستوطنات النازحين حيث أن الخدمات التي تقدمها وزارة الصحة والمنظمات الإنسانية الدولية تقتصر على الخدمات المختصة بالحالة. وقد تمخض عن الأوبئة المتفشية: 68 حالة من السل سُجلت في مخيم عيسى ابن مريم في منطقة ابو دشير في بغداد خلال النصف الأول من العام 2011 (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ديسمبر/كانون الأول 2009؛ منظمة الهجرة الدولية، فبراير/شباط 2010).

العمالة

ما زالت البطالة تطل السواد الأعظم من النازحين داخلياً في العراق ما اضطّر بالعديد منهم إلى الفرار إلى مناطق فرص العمل فيها محدودة جداً والخدمات العامة مرهقة أو غير موجودة، وقد تعدت نسبة العائلات النازحة التي يعاني جميع أفرادها من البطالة 70 في المئة من إجمالي النازحين داخلياً ونفاذ المرأة النازحة إلى العمل محدود جداً. هذا وتحاول المجتمعات المحلية المضيئة جاهدة مشاركة مواردها المحدودة مع النازحين، وصحيح أن المناطق الكردية حافظت على معدلات نمو اقتصادي أعلى من غيرها، إلا أن العديد من النازحين هناك اضطروا إلى تعلم اللغة الكردية للدخول إلى سوق العمل (مجموعة F، فبراير/شباط 2007؛ مجموعة العمل المعنية بالنازحين داخلياً، نوفمبر/تشرين الثاني 2008، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ديسمبر/كانون الأول 2009؛ منظمة الهجرة الدولية، مايو/أيار 2009، يونيو/حزيران 2008 وفبراير/شباط 2010؛ مجموعة العمل المعنية بالنازحين داخلياً، يونيو/حزيران 2008).

المجموعات النازحة داخلياً الضعيفة جداً

قلة ضئيلة من مرتكبي أعمال العنف بحق المسيحيين وغيرهم من الأقليات الدينية في البلد قد عوقبوا على أعمالهم ابتداءً من العام

مركز رصد النزوح الداخلي، يناير/كانون الأول 2010: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ديسمبر/كانون الأول 2009).

فرضت كل محافظة متطلبات مختلفة على النازحين للتسجيل. ومنع التسجيل في المناطق التي تشهد مستويات مرتفعة من العنف الطائفي ككركوك، أما في المحافظات الشمالية، فتشير التقارير إلى إنه لم يُسمح للنازحين الذين لا وكيل لهم بالتسجيل حتى فترة قصيرة. وفي العام 2009، أصدرت الحكومة أمراً يقضي بإيقاف تسجيل النازحين وهي لم تف بوعدها بإعادة استئنافه منذ (منظمة الهجرة الدولية، فبراير/شباط ومايو/أيار 2009: مقابلة مركز رصد النزوح الداخلي، يناير/كانون الثاني 2010: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 1 أكتوبر/تشرين الأول 2010).

حالات العودة

قام مراقبو منظمة الهجرة الدولية الميدانيون مطلع العام 2011 برصد أكثر من 66.000 أسرة عائدة (أو ما يقارب 400.000 شخص) في جميع أنحاء البلد. نصفهم تقريباً في محافظة بغداد وحدها (منظمة الهجرة الدولية، استعراض النزوح والعودة في العراق، فبراير/شباط 2011).

طبقت الحكومة عدداً من التدابير لتشجيع العودة، بيد أن هذا الدعم لم يأت بفائدة إلا على مالكي الأراضي. فأبرز تلك التدابير ارتباط بالنازعات على الملكية التي شملت نازحين مسجلين بدون أن تقدم أي تعويض لمن أجبر من العائدين على بيع ملكيته بالإكراه أو من كان مستأجراً قبل نزوحه (معهد الولايات المتحدة للسلام، أبريل/نيسان 2009، بروكنغز، فبراير/شباط 2010).

بالإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة العراقية مراكز في بغداد عام 2008 لمساعدة العائدين على التسجيل والحصول على المساعدة، وبات بإمكان العائدين الحصول على منحة ناهزت 850 دولار أمريكي (أي مليون دينار عراقي) وبإمكان النازحين المسجلين المقيمين كشاغلين ثانويين التقدم بطلب للحصول على مساعدة بلغت قيمتها 250 دولار أمريكي شهرياً لستة أشهر لمساعدتهم على إخلاء ملكيات العائدين (الحكومة العراقية، أغسطس/آب 2008). كان لاستراتيجية الحكومة لتشجيع العودة وتسهيلها نتائج مختلطة. فعام 2009، أفاد 60 في المئة من النازحين الذي شملهم استطلاع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأنهم لم يطلبوا المساعدة من أي من المؤسسات المعنية بسبب عدم امتلاكهم المستندات المطلوبة، عدم ثقتهم بمؤسسات الدولة، عدم قدرتهم على تحمل النفقات المترتبة عن الأمر أو الخوف من العقاب. وبحلول نهاية العام 2009، كان 40 في المئة فقط من العائدين المستطلعين قد سجل وتقدم بطلب للحصول على منحة وحصل 30 في المئة منهم على منحة. كما تراجع معدل العودة من 17.000 نازح شهرياً في شهر يوليو/تموز 2009 إلى 9.000 فقط في شهر يونيو/حزيران 2010 (منظمة الهجرة الدولية، 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2009).

لاحتياجات تلك المجموعة والتي لم تتم تلبيتها بشكل كبير من قبل الحكومة العراقية والمجتمع الدولي على حد سواء، وقد تلقت هيئة حل منازعات الملكية العقارية التي أنشأتها الحكومة العراقية عام 2006 لحل خلافات الملكية الناجمة عن النزوح الذي تسببت به سياسات الحكومة السابقة بحلول شهر أكتوبر/تشرين الأول 2009 أكثر من 152.000 طلب. تم تنفيذ 1000 قرار منها بحلول شهر أبريل/نيسان 2009، فهي لم تعالج مطالب الذين دمّرت ملكيتهم، الأمر الذي ترك العديد من ضحايا الحكومة السابقة، كعرب الأهوار والمجتمعات الكردية الذين دمّرت قراهم بشكل كامل، بدون أي تعويض.

على صعيد آخر، وفي ظل غياب أي اتفاق بين حكومة كردستان الإقليمية والحكومة العراقية حول الأراضي المتنازع عليها، لم يتم إيجاد أي حل لأوضاع النازحين قبل العام 2003 في المناطق الشمالية المتنازع عليها، فكلا الطرفين استخدم وضع النازحين والعائدين ليعيد تأكيد حقه بكركوك والموصل، بخاصة عند التفاوض حول تفاصيل الإحصاء السكاني الذي تم اقتراحه وتم تأجيله لفترة طويلة.

عام 2008، عندما بلغت مستويات أعمال العنف ذروتها، أقرت الحكومة العراقية تشريعاً لمساعدة النازحين بسبب نزاع طائفي منذ العام 2006، وقد شجّع المرسوم رقم 262 والمرسوم الحكومي رقم 101 على العودة ووضع حداً لعملية التسجيل عام 2009. وأتت المحاولة الأولى للحكومة بإيجاد شكل من أشكال الحلول في فترة شهدت عودة عدد كبير من النازحين بعد تسجيل أعمال العنف أعلى مستوياتها، إلا أنها لم تعكس مخاوف النازحين الدائمة المتعلقة بالأمن، فقد سمحت القوانين للحكومة بالتحرك ضد المستوطنين الرافضين الرحيل في إطار تشريع مكافحة الإرهاب، مع العلم بأن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والولايات المتحدة الأمريكية طلبت من الحكومة العراقية لجم عمليات الإخلاء القسري للنازحين. وفي هذا الوقت، استمرت عملية التسجيل في بعض المحافظات ما أظهر غياب التنسيق المحلي وزيادة نفوذ السلطات المحلية.

لا يستطيع النازحون غير المسجلين خارج محافظاتهم الأم الحصول على وثائق زواج أو ولادة وهم بالتالي عاجزون عن تسجيل أولادهم في المدارس، بعكس النازحين الذين لم يغادروا محافظاتهم. بالإضافة إلى ذلك، اعترضت سبيلهم عوائق إضافية حرمتهم من التمتع بحقوقهم في المكان الذي نزحوا إليه ومن الاندماج فيه حتى فهم عاجزون عن الاستئجار أو شراء أي ملكية، الاقتراع، الحصول على صك ملكية أو النفاذ إلى الخدمات بما في ذلك تلك المخصصة للنازحين (منظمة الهجرة الدولية، يناير/كانون الثاني 2008: مفوضية الأمم المتحدة، أغسطس/آب 2008 ونوفمبر/تشرين الثاني 2009). وقد يعود سبب عدم تسجيل النازحين إلى المعوقات البيروقراطية، عدم وجود أي مستندات بحوزتهم، عدم رؤية أية منفعة من التسجيل أو خشية تعرّف السلطات عليهم (مقابلة

بـ«إقبال ملف النازحين في العراق ومعالجة آثاره السلبية على المعنيين والمجتمع العراقي بشكل عام» في إطار خطة رباعية. وهي تهدف إلى تأمين الخدمات المحسنة، بدعم من الحكومة المحلية، إلى الأسر العائدة والذين سعوا إلى الاندماج في مكان نزوحهم فضلاً عن برنامج للمسكن وخدمات أفضل في مستوطنات النازحين. غير أن هذه الخطة قدمت مهل زمنية طموحة جداً سيصعب احترامها على الأرجح بخاصة في ظل الفساد الذي يعيثُ فساداً وغياب التنسيق بين الوزارات والسلطات المحلية.

تهدف الخطة المذكورة إلى توفير «الظروف الأمنية الملائمة لعودة الأسر النازحة... عبر تفعيل الهيئات التي أنشئت بموجب المرسوم الحكومي رقم 101 الصادر عام 2008 و... إخلاء منازل النازحين المشغولين من قبل أفراد يرفضون مغادرتها وخلق البيئة الملائمة لعودتهم الآمنة». وفي إطار هذه العملية، تتم الاستعانة بقوانين قمعية لطرد الفاطنين الحاليين وتشجيع النازحين الآخرين على العودة رغم أنهم على الأرجح قد عبّروا عن رغبتهم بالاندماج في مكان نزوحهم.

لم يسمح غياب المصالحة الوطنية الكاملة وحالة انعدام الأمن المترتبة عنه بتطوير الحلول المستدامة للنازحين. فالسياسة الطائفية والحزبية المتفشية فضلاً عن التوتر بين النازحين والمجتمعات المضيفة يعيقان حتى اليوم حماية حقوق النازحين والاستجابة الوطنية لمشكلة النزوح الداخلي. ويؤدي قرار الحكومة العراقية باعتماد مقاربات مختلفة مع مجموعات النازحين المتنوعة إلى حرمان النازحين المؤهلين من الحصول على الدعم. انطلاقاً من هنا، من الأهمية بمكان أن تجد الحكومة طريقاً للملازمة مقاربتها مع مختلف الحالات عبر التركيز على وضع النازح عوضاً عن سبب نزوحه. ومن الصعب كذلك تصور تقدم الاستجابة للنزوح الداخلي في ظل غياب تام للمصالحة والاتفاق عام حول تشارك السلطة. فالعودة مستحيلة في أماكن ما زال الفصل الطائفي فيها واقعاً قائماً.

وفي صلب التحديات العديدة التي يواجهها العراق تكمن مسألة الحوكمة. إذ يحتل المرتبة 176 بين 180 بلداً على مؤشر الفساد الدولي عن العام 2009 الصادر عن مجلة ترانسبارانسي إنترناشيونال. فهو يفتقر إلى الأنظمة المطلوبة لضمان المساءلة والشفافية. منها إشراك منظمات المجتمع المدني في مسارات الحوكمة (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للعراق-2011-2014: 11 مايو/أيار 2010).

الاستجابة الدولية

قادت منظمة الهجرة الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الاستجابة الدولية لمسألة النزوح في العراق عبر إشراك الشركاء إلى حد بعيد كما في حالة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. كما عملنا على تعزيز قدرة الحكومة العراقية ووزارة النزوح والهجرة بشكل خاص. وعليه، دخلت المفوضية بشراكة مع

من بين أبرز العوائق التي اعترضت سبيل العودة عام 2010 استمرار حالة انعدام الأمن. دمار المنازل والنفاذ المحدود إلى سبل العيش والخدمات الأساسية هناك. صحيح أن معظم العائدين قد عاد إلى أحياء تقع تحت سيطرة أفراد ينتمون إلى مجتمعهم المحلي. إلا أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجدت في استطلاع لها أن 61 في المئة منهم ندموا على العودة إلى العراق. 60 في المئة من هؤلاء ذكروا انعدام الأمن والسلامة الشخصية كأبرز شواغلهم. وفي الإطار عينه، عزا حوالي 77 في المئة من عادوا إلى قضائي كرخ ورسافه في بغداد عدم عودتهم إلى أماكن سكنهم الأصلية إلى حالة انعدام الأمن العام أو خشيتهم من الاضطهاد. فقد أعرب العديد من العائدين الذين وجدوا ملكياتهم محتلة من قبل الميليشيات. السكان المحليين أو غيرهم من النازحين عن خشيتهم من تعرضهم للمضايقة في حال محاولتهم استعادة ملكياتهم (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 19 أكتوبر/تشرين الأول 2010: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أغسطس/آب 2010).

الاندماج المحلي والاستيطان في مكان آخر

بحلول منتصف العام 2010، شكلت العودة الخيار المفضل لدى 42 في المئة من النازحين داخلياً. في حين فضل 37 في المئة منهم الاندماج في مكان نزوحهم و17 في المئة منهم إعادة الاستيطان في مكان آخر. وقد زادت نسبة النازحين الذين يرغبون بالاندماج محلياً عن نسبة الـ30 في المئة التي سجلت في العام 2006. ففي الجنوب ذات الغالبية الشيعية، تم تفضيل الاندماج على خيار الاستيطان. إذ أظهر استطلاع لمنظمة الهجرة الدولية قامت به في فبراير/شباط عام 2010 أن أكثر من 40 في المئة من النازحين يرغبون بالاندماج محلياً في جميع أنحاء المحافظات الجنوبية. في حين وصلت هذه النسبة إلى ذروتها، أي 76 في المئة في البصرة و61 في المئة في ذي قار. أما في بغداد، فقد خلص تقييم رصد الخيمات الخاص بالمجلس النرويجي للاجئين أن أكثر من 80 في المئة من النازحين يفضلون الاندماج في المنطقة المحلية نظراً إلى سهولة نفاذهم إلى العمالة، الخدمات الاجتماعية والتربية وإلى استقرارهم إلى حد ما في تلك المنطقة بعد سنوات من النزوح.

وقد حذرت المنظمات غير الحكومية مراراً من مخاطر تشجيع العودة المبكرة لمسلطة الضوء على تبعات استبعاد فكري الاندماج المحلي والاستيطان في مكان آخر في البلد. وفي هذا الإطار، أفادت السفارة الأمريكية في بغداد مطلع العام 2011 أن مبادرة اندماج نموذجية في ديالى نجحت بمساعدة 500 عائلة بدون أن تسفر عن زيادة تذكر بنسبة عودة النازحين.

الاستجابات الوطنية والدولية

الحكومة العراقية

كررت وزارة النزوح والهجرة العراقية غداة تشكيل الحكومة الجديدة في ديسمبر/كانون الأول 2010 محاولتها السابقة للعام 2008

وزارة النزوح والهجرة العراقية وخطتها الرباعية كما تنوي أن تكون رائدة مجالات الحماية، إدارة العودة، الملجأ، المياه والصرف الصحي. هذا وتخطط إلى تعزيز زيادة المساعدة المالية، دعم المستندات، النفاذ إلى التربية، المرافق الصحية واستعادة الملكية. وبالتعاون مع الحكومة الأمريكية، تحركت المفوضية لإعادة فتح أبواب التسجيل وزيادة الدعم لاستدامة العودة واستخلاص العبر من السياسة الوطنية للنزوح عن العام 2008 التي باءت بالفشل (ملاحظات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - اجتماع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية مع الحكومة العراقية حول الخطة الشاملة لوزارة النزوح والهجرة العراقية لمعالجة مشكلة النزوح في العراق - 5 أبريل/نيسان 2011).

في الوقت الذي تعصف فيه رياح الاضطرابات الاجتماعية السياسية في العديد من بلدان الشرق الأوسط، ازدادت المخاوف من حؤول نقص التمويل دون تأمين المساعدة الفعالة في العراق. فقد أشارت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ندائها العام عن العام 2011 إلى تراجع الميزانية من أكثر من 264 مليون دولار عام 2010 إلى ما يقارب 210 مليون دولار للعام 2011 في الوقت الذي لم تتمكن فيه وزارة النزوح والهجرة العراقية إلا بتأمين 250 مليون دولار أمريكي لخطةها الشاملة عوضاً عن الـ 400 مليون المتوقعة. وما زالت مشاريع النازحين تحتل المرتبة الأولى على لائحة ميزانية منظمة الهجرة الدولية إذ أمنت 80 مليون دولار أمريكي من ميزانيتها العامة للعراق عن العام 2011 من الـ 250 مليون دولار الإجمالية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت أكبر جهة مانحة للمنظمة الدولية بتغطيتها أكثر من 32 في المئة من ميزانية تلك الأخيرة.

ومع انتقال العراق من حالة الأزمة الإنسانية إلى مرحلة التنمية، على المنظمات الإنسانية اغتنام الفرصة المتاحة أمامهم عبر تحسين الأمن للتفاعل بشكل مباشر أكثر مع المستفيدين منها والحرص على جعلهم محور التخطيط والتنفيذ، ومن شأن التواجد الأوسع للمنظمات الدولية أن يسهل عملها مع السلطات المحلية، الأمر الذي يعد أساسياً نظراً إلى أن غياب التنسيق بين السلطات الوطنية والمحلية يشير إلى عدم فاعلية المقاربة المركزية من أعلى الهرم إلى أسفله في إيجاد الحلول المستدامة لمشكلة النزوح الداخلي في العراق.

هذا ملخص تحديث جديد للتحليل القطري عن النزوح الداخلي في العراق أعده مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC). تحديث التحليل القطري الكامل متوفر على الإنترنت هنا.

Human Rights Watch (HRW), November 2006, "The Silent Treatment" -Fleeing Iraq, Surviving in Jordan

IDP Working Group, June 2008, IDP Working Group: Internally Displaced Persons in Iraq – Update

IDP Working Group, 26 November 2008, Internally Displaced in Iraq - Update (September 2008)

IDP Working Group, 24 March 2008, IDP Working Group Internally Displaced Persons in Iraq – Update (24 March 2008)

Integrated Regional Information Networks (IRIN), 14 July 2008, IDPs fear returning to their homes in Diyala Province

Integrated Regional Information Networks (IRIN), 24 September 2007, Several local NGOs close down in Mosul

International Crisis Group (ICG), 7 February 2008, Iraq's Civil War, the Sadrists and the Surge

International Crisis Group (ICG), 30 April 2008, Iraq After the Surge II: The Need for A New Political Strategy

International Crisis Group (ICG), 30 April 2008, Iraq After the Surge I: The New Sunni Landscape

International Organization for Migration (IOM), February 2010, IOM governorate profiles (February 2010)

International Organization for Migration (IOM), 2 February 2007, Iraq Displacement Review 2006, Arabic

International Organization for Migration (IOM), 2 February 2007, Iraq Displacement Year in Review 2006

Brookings-Bern Project on Internal Displacement, 18 October 2006, Sectarian Violence: Radical Groups Drive Internal Displacement in Iraq

Brookings-Bern Project on Internal Displacement, February 2010, Resolving Iraqi Displacement: Humanitarian and Development 19 November 2009-Perspectives - Doha, Qatar 18

Brookings Institution, August 2008, The Looming Crisis: Displacement and Security in Iraq, Policy Paper, Number 5

Christian Science Monitor (CSM), 8 February 2011, US reports 20 percent drop in Iraq violence

Cluster F: Refugees, Internally Displaced Persons and Durable Solutions, UN Assistance Mission for Iraq (UNAMI), 11 February 2007, Cluster F - Internally Displaced Persons in Iraq - Update - on file with IDMC/NRC Geneva

Cluster F: Refugees, Internally Displaced Persons and Durable Solutions, UN Assistance Mission for Iraq (UNAMI), 5 March 2007, Cluster F - Internally Displaced Persons in Iraq Update - on file with IDMC/NRC Geneva

Dammers, Chris, August 1998, "Iraq", in Janie Hampton, (ed)., Internally Displaced People: A Global 185-Survey, (London, Earthscan Publ.), pp.180

Fawcett, John and Tanner, Victor, October 2002, The Internally Displaced People of Iraq, The Brookings Institution–SAIS Project on Internal Displacement

Government of Iraq, 3 August 2008, Unofficial Translation of Prime Minister Office Order 101/S (No: 8/S)/2009

Human Rights Watch (HRW), August 2004, Claims in Conflict: Reversing Ethnic Cleansing in Northern Iraq

United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI), 16 January 2007, UN Human Rights Report (1 November - 31 December)

United Nations Country Team (UNCT) and United Nations Cluster (8) on Refugees and Internally Displaced Persons (IDPs), August 2004, Draft Strategic Plan for IDPs in Iraq (provided to NRC by UNHCR via email, October 2004)

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), 5 April 2011, UNHCR comments on MODM Comprehensive Plan to address Displacement in Iraq

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), December 2009, UNHCR 2011 - Iraq-Global Appeal 2010

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), September 2008, UNHCR Iraq Operation At A Glance

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), 8 June 2010, The UN refugee agency cautions against European deportations to Iraq

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), 24 January 2011, UNHCR chief calls for end to displacement chapter during Iraq visit

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), August 2008, Internally Displaced Persons in Iraq Registration and Documentation Issues

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), October 2010, Iraq: Political wrangling affecting IDPs, refugees

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), August 2010, UNHCR Iraq Operation Monthly Statistical Update on Return – August 2010

International Organization for Migration (IOM), May 2009, Emergency Needs Assessments Post February 2006 Displacement in Iraq, 1 April 2009, Monthly Report

International Organization for Migration (IOM), 18 November 2010, Governorate Profiles

International Organization for Migration (IOM), 22 February 2009, IOM Emergency Needs Assessments: Three Years of Post-Samarra Displacement in Iraq

International Organization for Migration (IOM), February 2011, Review of Displacement and Return in Iraq

International Organization for Migration (IOM), 3 November 2009, Displaced Iraqis face new set of challenges upon return

International Organization for Migration (IOM), June 2008, IOM Emergency Needs Assessments Post February 2006 Displaced in Iraq Bi Weekly Report

Minority Rights Group International (MRG), 24 September 2009, Uncertainty and injustice for minority refugees from Iraq – new report

Refugees International (RI), 21 November 2003, Iraq: A status report on refugees and displaced persons

Special Inspector General for Iraq Reconstruction (SIGIR), 30 January 2011, Quarterly Report and Semiannual Report to the United States Congress

U.S. Committee for Refugees (USCR), 2000, World Refugee Survey 2000 (Washington, D.C.): Country Report Iraq

United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI), March 2010, United Nations Development 2014-Assistance Framework for Iraq 2011

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), 12 August 2004, Country of Origin Information – Iraq

United Nations Security Council (UN SC), 7 March 2007, Report of the Secretary General pursuant to paragraph 30 of resolution 1546 (2004)

United Nations Security Council (UN SC), 11 December 2006, 5583rd meeting: The situation concerning Iraq - Report of the Secretary-General pursuant to paragraph 30 of resolution 1546 (2004) 945)/(S/2006

United States Commission on International Religious Freedom, May 2011, Annual report 2011

United States Institute of Peace (USIP), 2009, Land, Property, and the Challenge of Return for Iraq's Displaced

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), December 2009, 2010 Humanitarian Action Plan

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), 2 March 2010, Displacement in Mosul Situation Report No. 2

لمحة عن مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC)

تأسس مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) في سنة 1998 من قبل المجلس النرويجي للاجئين وهو هيئة دولية رائدة تعنى برصد النزوح الداخلي الناجم عن النزاع في العالم بأسره.

ويساهم المركز من خلال عمله في تحسين القدرات الوطنية والدولية لحماية ومساعدة ملايين الأفراد حول العالم والذين نزحوا داخل بلدانهم نتيجة النزاعات أو انتهاكات حقوق الإنسان.

بناءً على طلب منظمة الأمم المتحدة يُشرف المركز، والذي مقره في جنيف، على قاعدة بيانات إلكترونية توفر معلومات وتحليلات شاملة حول النزوح الداخلي في حوالي 50 بلداً.

بناءً على أنشطته المتعلقة بالرصد وجمع البيانات يدعو المركز إلى إيجاد حلول دائمة لآفة النزوح الداخلي تماشياً مع المعايير الدولية.

وينظم مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) أيضاً أنشطة تدريبية لتعزيز قدرات الفعاليات المحلية لتلبية احتياجات الأشخاص النازحين داخلياً، ويتعاون المركز مع مبادرات المجتمع المدني المحلية والوطنية كما يقدم لها الدعم.

لمعرفة المزيد من المعلومات يمكن زيارة موقع مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) على الإنترنت وقاعدة بيانات المركز على الموقع: www.internal-displacement.org.

IDMC

Norwegian Refugee Council
Chemin de Balexert 79-
1219 Geneva, Switzerland
www.internal-displacement.org
Tel: +41 (0)22 799 0700
Fax: +41 (0)22 799 0701

Contact

Jacob Rothing

Head of Middle East, Europe, Caucasus
and Asia Department
Tel.: +41 (0)22 795 07 34
Email: jacob.rothing@nrc.ch

Guillaume Charron

Country Analyst
Tel.: +41 (0)22 799 07 11
Email: guillaume.charron@nrc.ch